الأنباء
الاثنين 3 اغسطس 2015

«الوطني»: نمو الاقتصاد الأميركي يدعم توقعات رفع الفائدة

ارتفاع الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية بعد مؤشرات بنمو الاقتصاد الأميركي في الربع الثاني

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن اهتمام الأسواق تمحور في الأسبوع الماضي حول قرار مجلس الاحتياط الفيدرالي الخاص برفع أسعار الفائدة، بعد أن أفاد المجلس بوجود احتمال كبير بأن يرفع أسعار الفائدة هذه السنة بناء على مؤشرات نمو الاقتصاد الأميركي، في حين يتحول الاهتمام لما تبقى من الصيف إلى بيانات النمو والوظائف والتضخم التي ستساعد المستثمرين على تحديد ما إذا كان مجلس الاحتياط سيرفع أسعار الفائدة في سبتمبر أو لاحقا هذه السنة.

الدين المرتفع لليونان وسجله السيئ لا يؤهلانه لبرنامج إنقاذ ثالث

صندوق النقد: التضخم المتدني خطر على اقتصاد منطقة اليورو

سعر الفائدة

وتناول التقرير قرار المجلس الفيدرالي حول أسعار الفائدة التي بقيت على حالها، ولكن بيانه لم يقدم أي إشارة بخصوص توقيت الرفع. وتتوقع اللجنة أنه سيكون من الملائم رفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عندما ترى المزيد من التحسن في سوق العمل وتكون واثقة بما يكفي بأن التضخم سيعود إلى نسبته المستهدفة البالغة 2٪ في المدى المتوسط. ويعتبر النمو الأميركي قويا وثابتا بما يكفي لرفع أسعار الفائدة هذه السنة وإنهاء مرحلة سعر الفائدة البالغ صفرا منذ 2008. ومن أجل عدم التسبب بهلع في الأسواق، يبقى قرار مجلس الاحتياط رهنا بالبيانات.

في حين نما الاقتصاد الأميركي بوتيرة أسرع في الربع الثاني، وذكر بيان مجلس الاحتياط الفيدرالي أن الاستهلاك والإسكان كانا المحركين الرئيسين لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني. فقد ارتفع هذا الناتج بنسبة معدلة سنويا بلغت 2,3٪ في الربع الثاني إثر رفعها بعد التعديل إلى 0,6٪ في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة.

أسعار النفط

وفي عالم السلع، قال التقرير إن أسعار النفط انخفضت مع ارتفاع القلق إزاء فائض الإمداد العالمي بعد أن أفاد رئيس منظمة أوبيك بأنه لن يكون هناك خفض في الإنتاج. وتتجه أسعار النفط عند ضفتي الأطلسي نحو خامس أسبوع من الانخفاض. في المقابل ارتفعت طلبات السلع المعمرة في يونيو 3,4٪ إثر خفضها إلى 2,2٪ بعد المراجعة في مايو، لتتفوق بذلك على التوقعات بارتفاع 3,2٪. وارتفعت الطلبات، باستثناء المواصلات، بنسبة 0,8٪ وهي النسبة الأعلى منذ أغسطس 2014، متجاوزة التوقعات بارتفاع نسبته 0,5٪. وفي الوقت ذاته ارتفعت الطلبات على السلع الرأسمالية الأساس 0,9٪ في يونيو بعد تراجعها في الشهرين الأخيرين. وما زالت الطلبات الأساس في منتصف هذه السنة دون مستويات عام 2014 بنسبة 3,4٪.

الصرف الأجنبي

ومن ناحية الصرف الأجنبي، ارتفع الدولار مقابل معظم العملات الرئيسة بعد أن أظهرت البيانات أن النمو الاقتصادي الأميركي تسارعا في الربع الثاني. وبدأ اليورو الأسبوع عند مستوى 1,0971 دولار ليرتفع بعدها إلى 1,1128 دولار بعد أن أشار مؤشر IFO الألماني لمناخ قطاع الأعمال إلى تحسن الوضع مع قراءة فاقت توقعات الأسواق. وأغلق اليورو الأسبوع عند 1,0991 دولار بعد أن بلغ أدنى مستوى له عند 1,0892دولار.

البطالة الأميركية

ارتفعت طلبات إعانة البطالة الأميركية في الأسبوع الماضي بعد أن بلغت أدنى مستوى لها منذ أربعة عقود، وذلك تماشيا مع ارتفاع سوق العمل. فقد ارتفعت طلبات البطالة بمقدار 12 ألف نقطة لتصل إلى 2670 ألف نقطة في الفترة المنتهية في 25 يوليو، بعد أن سجلت 255 ألف نقطة في الأسبوع السابق، وهو الرقم الأدنى منذ نوفمبر 1973. وتراجع معدل الأسابيع الأربعة، الذي يوفر صورة أكثر دقة لقوة سوق العمل، بمقدار 3,750 ألف نقطة ليصل إلى 274,750 ألف نقطة في الأسبوع الماضي. وتعتبر أي قراءة دون 300 ألف نقطة تعيينا مستداما وتساعد على إقناع واضعي سياسة مجلس الاحتياط الفيدرالي بأن الاقتصاد يتحمل رفعا لسعر الفائدة الإسنادي.

تضخم متدنٍ

وقال التقرير إن مؤشر سعر المستهلك الأوروبي بقي على حاله عند 0,2٪ رغم أن التضخم الأساس ارتفع من 0,8٪ في يونيو إلى 0,9٪، ورغم الارتفاع في الأسعار في الأشهر الثلاثة الماضية، يبقى التضخم أقل بكثير من المعدل المستهدف من البنك المركزي الأوروبي البالغ أقل بقليل من 2٪.

وقال صندوق النقد الدولي إن التضخم المتدني هو خطر على اقتصاد منطقة اليورو، وأضاف أنه يجب على البنك المركزي الأوروبي أن يمدد برنامجه للتسهيل الكمي إلى ما بعد سبتمبر 2016. وبحسب توقعات البنك المركزي الأوروبي، يتوقع أن يبقى معدل التضخم متدنيا في المدى القريب قبل أن يرتفع إلى 1,5٪ في 2016. ولكن انخفاض أسعار الطاقة يشكل خطرا كبيرا باتجاه خفض معدل التضخم إلى ما دون المعدل المستهدف من البنك المركزي الأوروبي.

المركزي الأوروبي

وأوضح التقرير أن البنك المركزي الأوروبي مدد مساعدة السيولة لأوقات الطوارئ بمقدار 900 مليون يورو في الأسبوعين الماضيين، فيما أبقى السقف يوم الأربعاء الماضي عند 91 مليار يورو دون أية زيادة جديدة.

وبعكس توقعات الأسواق، لم يطلب بنك اليونان أي تمويل إضافي، كما أن صندوق النقد الدولي لن يشارك في الجولة الثالثة من المفاوضات الخاصة ببرنامج الإنقاذ المالي لليونان، علما أن مستويات الدين المرتفعة لليونان وسجله السيئ في تطبيق الإصلاحات لا يؤهلانه لبرنامج إنقاذ ثالث من صندوق النقد الدولي.

أخبار البورصة

«النوادي» تدرس الانسحاب من البورصة

أعلنت شركة النوادي القابضة «النوادي» عن انعقاد اجتماع مجلس الإدارة يوم الأربعاء المقبل، وذلك للبحث في توصية الانسحاب الاختياري من السوق الكويتي للأوراق المالية وذلك للأسباب التالية:

- تراجع حجم السيولة بالسوق الكويتي.
- تراجع القيمة السوقية لأسهم الشركة.
- ضعف مستوى التداول على أسهم الشركة.
- ارتفاع كلفة الإدراج من المصاريف والرسوم التي تقوم الشركة بدفعها سنويا بدون عائد جدي منها.
- رغبة الشركة في الحفاظ على استثمارات مساهميها.
- القيمة الدفترية للسهم لا تعكس القيمة المعلنة بالسوق.

2,4 مليون دينار أرباح «أسمنت الخليج»

أعلنت شركة أسمنت الخليج عن بياناتها المالية للنصف الأول من العام الحالي محققة أرباحا تقدر بـ 2,4 مليون دينار مقابل أرباح 3,3 ملايين دينار لذات الفترة من العام الماضي، بنسبة انخفاض بلغت 30٪.

وأوضحت الشركة انه رغم تحسن الكفاءة التشغيلية وانخفاض تكلفة الإنتاج، إلا أن تأثر الأسواق الخارجية كان السبب الرئيسي في انخفاض صافي الأرباح.

تابعة لـ «المشتركة» تفوز بعقد بـ 8,7 ملايين دينار

قالت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات «المشتركة» ان فرع الشركة في دبي (شركة المجموعة المشتركة للمقاولات - دبي)، قد حازت على اقل الأسعار في المناقصة الخاصة بأعمال إنشاء وصيانة أعمال البنية التحتية والطرق والخدمات على 346 وحدة سكنية، في منطقة مكان - حتا - الإمارات العربية المتحدة، التابعة لمؤسسة محمد بن راشد للإسكان، بقيمة 106,9 ملايين درهم إماراتي ما يعادل 8,7 ملايين دينار تقريبا، وبمدة تنفيذ قدرها 365 يوما.

تغيير أسهم «تمويل الخليج» إلى «جي اف اتش»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن شركة بيت التمويل الخليجي «تمويل خليج» أفادته بأنه بناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 12-4-2015 فقد استكملت الإجراءات الرسمية لدى الجهات المختصة لتغيير اسمه التجاري من بيت التمويل الخليجي إلى مجموعة جي اف اتش المالية وذلك اعتبارا من 30-7-2015.

36٪ نمو أرباح «التغليف»

أعلنت الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف عن بياناتها المالية للنصف الأول من العام الحالي محققة أرباحا تقدر بـ 1,1 مليون دينار مقابل أرباح 837 ألف دينار لذات الفترة من العام الماضي، بنسبة نمو بلغت 36٪.

وأوضحت الشركة ان سبب ارتفاع الأرباح يعود لزيادة المبيعات وانخفاض سعر المواد الخام نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

117٪ انخفاضاً في أرباح «أدنك»

أظهرت البيانات المالية لشركة الدار الوطنية للعقارات «أدنك» للفترة المنتهية في 30 يونيو 2015 تحولا سلبيا خلال النصف الأول بنسبة انخفاض 117٪

وأوضحت الشركة في بيان على الموقع الرسمي للبورصة أن الشركة شهدت خلال النصف الأول من العام الحالي خسائر بلغت 132 ألف دينار مقابل 761 ألف دينار في ذات الفترة من 2014.

وأرجعت «الشركة» سبب التحول السلبي في النتائج بتلك الفترة إلى انخفاض نتيجة خسائر غير محققة بقيمة الاستثمارات المتاحة للبيع.

55٪ تراجعاً في أرباح «إيكاروس»

أعلنت شركة ايكاروس للصناعات النفطية عن بياناتها المالية للنصف الأول من العام الحالي محققة أرباحا تقدر بـ 4 ملايين دينار مقابل أرباح 8,8 ملايين دينار لذات الفترة من العام الماضي، بنسبة انخفاض في الأرباح بلغت 55٪.

وأوضحت الشركة ان التراجع بسبب الانخفاض الحاد في أرباح بيع الأسهم نتيجة الانخفاض في عدد وسعر الأسهم المبيعة في الربع الثاني من العام الحالي.

«كفيك»: اتفاق مع غير المنتظمين لسداد مديونيات بـ 1,5 مليون دينار

أعلنت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) أنها توصلت إلى إتفاق مع بعض عملائها غير المنتظمين لسداد مديونياتهم بالكامل، هذا وقد بلغت حجم هذه المديونيات 1,5 مليون دينار تقريبا سيتم تحصيلها خلال الربعين الثالث والرابع من العام، هذا ويبلغ الأثر المالي لتلك الاتفاقيات تسجيل أرباح بقيمة 750 ألف دينار تقريبا بواقع 2,4 فلس للسهم خلال الفترة المتبقية من العام عند إتمام تحصيل هذه المديونيات.

كما أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى خفض نسبة الديون غير المنتظمة لمحفظة التمويل التجارية بالشركة بشكل جوهري مما ينعكس بشكل جيد على المؤشرات المالية للشركة.

1000 دينار حصة الفرد

صندوق «النقد»: الكويت بالمركز الثالث عالمياً في دعم الطاقة

أشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي الى ان الكويت جاء في المركز الثالث عالميا في نصيب الفرد من الدعم الحكومي للطاقة حيث بلغت حصة الفرد من الدعم 3430 دولارا (نحو ألف دينار).

ووفقا للتقرير الذي عرضته «ارقام» فإن قطر تصدرت دول العالم، حيث بلغت حصة الفرد من الدعم 5995 دولارا، وجاءت لوكسمبرغ في المرتبة الثانية حيث بلغت حصة الفرد من دعم الطاقة 3747 دولارا، ثم المملكة العربية السعودية في المركز الرابع عالميا بـ 3395 دولارا، فالبحرين بنحو 3225 دولارا فيما جاءت الإمارات في المركز السادس بنحو 3023 دولارا.

وتوقع التقرير أن تصل قيمة دعم الطاقة على الصعيد العالمي خلال العام الحالي إلى 5,3 تريليونات دولار، وهو ما يعادل 6,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وأشار الصندوق الى أهمية إصلاح دعم الطاقة خصوصا للدول التي يرتفع لديها نصيب الفرد من الإعانات، حيث ستنعكس الإصلاحات على الحد من التلوث البيئي وتوليد الإيرادات التي تدعو الحاجة إليها.

أكبر 10 دول في العالم من حيث نصيب الفرد من دعم الطاقة

الترتيب	الدولة	القيمة (دولار)
1	قطر	5995.25
2	لوكسمبرغ	3747.17
3	الكويت	3429.95
4	السعودية	3395.03
5	البحرين	3224.74
6	الإمارات	3022.85

أكبر 6 دول في العالم من حيث نصيب الفرد من دعم الطاقة

165 مليون دولار قيمة الواحد

«pwc»: «المركزي الكويتي» يصدر 9 أذون خزانة بالربع الثاني

أظهر تقرير صادر عن شركة «pwc» ان أداء سوق الاكتتاب العام الأولي في دول مجلس التعاون الخليجي سجل علامات الانتعاش من حيث عدد الاكتتابات وإجمالي العائدات التي تحققت خلال الربع الثاني من عام2015 مقارنة بالربع الأول، مظهرا بعض الاهتمام بسوق الاكتتاب قبيل الهدوء المعتاد الذي يخيم على شهر رمضان وفصل الصيف.

وقال التقرير ان سوق الاكتتاب العام الأولي في المملكة العربية السعودية كان أنشط أسواق الاكتتاب في الربع الثاني من العام، وكذلك منذ مطلع العام حتى الآن، بثلاثة اكتتابات تمثل 75٪ من مجموع عدد الاكتتابات العامة الأولية وعائدات بقيمة مليار دولار تمثل 87٪ من إجمالي العائدات التي تحققت خلال الربع الثاني من العام، وذلك وفقا لقسم أسواق المال وخدمات الاستشارات المحاسبية لدى «pwc».

وذكر التقرير ان دول مجلس التعاون الخليجي شهدت خلال الربع الثاني من عام 2015 ما مجموعه 4 اكتتابات عامة أولية بإجمالي عائدات 1,15 مليار دولار مقارنة باكتتاب وحيد خلال الربع السابق من نفس العام والذي جمع 185,4 مليون دولار.

«الجمان»: «بيتك» يخفض حصته في 3 شركات ويرفعها بـ «الخليجي»

رصد مركز الجمان ثبات عدد حركة الملكيات المعلنة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2015/07/30 على 9 حركات، وذلك كما هو عدد حركة الملكيات المعلنة خلال الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 2015/07/23، وقد كانت عمليات رفع الملكيات خلال الأسبوع الماضي مساويا لعمليات خفضها بواقع 4 حركات لكلا الاتجاهين، بينما كانت هناك حركة واحدة فقط لعمليات الخروج من قوائم كبار الملاك، في حين لم يتم رصد أي عملية للدخول في القوائم المذكورة.

وقال التقرير ان معظم حركة الملكيات المعلنة خلال الأسبوع الماضي كانت موزعة على عدة محاور، منها: محور «بيتك»، حيث خفض حصته في ثلاث شركات، الأولى: « أركان » بمقدار 0,318 نقطة مئوية من 11,150 إلى 10,832٪، والثانية: «الإنماء» بواقع 0,253 نقطة مئوية من 55,920 إلى 55,667٪، والثالثة: «الخصوصية» بفارق 0,060 نقطة مئوية من 30,490 إلى 30,430٪، في حين رفع « بيتك » حصته في «الخليجي» بمقدار 0,417 نقطة مئوية من 19,550 إلى 19,967٪.

«آسيا كابيتال»: تباين كبير بين الكويت ودول الخليج في البنية التحتية

قال تقرير صادر عن شركة آسيا كابيتال الاستثمارية إن دول الخليج تتشابه إلى حد كبير في العديد من الجوانب مثل مستويات الدخل والاعتماد على النفط، بينما الاختلافات في بعض الجوانب الأخرى لافتة للنظر، على سبيل المثال، نوعية البنية التحتية للموانئ في الإمارات هي من بين أعلى المعدلات في العالم، بعد هولندا وسنغافورة، ولكن أقل بكثير من معايير منظمة التعاون والتنمية في الكويت.

وذكر التقرير أن مؤشر جودة الميناء هو مقياس لرضا المستخدمين عن البنية التحتية، الذي تم الحصول عليه عن طريق مسح شمل العديد من الصناعات. كذلك، اختلافات البنية التحتية كثيرة في مجال النقل الجوي، إذ تشكل الإمارات وقطر مراكز تجارية مهمة، يتركز فيهما نحو 60٪ و23٪ من بضائع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقابل 1٪ في الكويت والبحرين وعمان. كما استحوذت مطارات الإمارات وقطر على 37٪ و10٪ من حركة المسافرين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا تشكل الاتصالات استثناء، إذ تقع السعودية والكويت وعمان دون متوسط دول الخليج بفارق كبير، حيث يمثل مستخدمو الإنترنت أقل من 75٪.

البنية التحتية

وأشار التقرير إلى وجود علاقة واضحة بين مستويات الدخل ونوعية البنية التحتية، حيث اتبعت بعض الدول سبيل التطوير الاستثماري وتحديث سهم رأسمالها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أو تغذية صناعتها الناشئة. هذا هو الحال السائد في دبي أو في الصين وسنغافورة.

ولفت التقرير إلى أن التركيز على البنية التحتية هو القاسم المشترك في معظم خطط التنمية لدول مجلس التعاون، حيث صب تركيز رؤية الكويت لعام 2020 على تطوير الميناء والبنية التحتية للمطار لتصبح مركزا للتجارة والخدمات اللوجستية. إذ إن طموحات الكويت بأن تصبح مرجعا ماليا تتطلب تطوير البنية التحتية للاتصالات والمهارات ذات الصلة بالقوى العاملة. كما يمثل الاستثمار في البنية التحتية أحد الجوانب الرئيسية لتنويع الاقتصاد وتحفيز القطاعات المستهدفة في خطط التنمية في جميع دول التعاون الأخرى، وتعطي تحسين نوعية المؤسسات والتغييرات التشريعية أهمية كبرى. في حين يبقى الهدف النهائي المتمثل في التنويع على حاله، وتختلف خطط تطبيق هذه الأهداف، إذ تطبق في البحرين خطة «دعه يعمل»، وتطبق خطة الترويج الفعال لقطاعات محددة في دبي.

ويرى التقرير أن الفرق الرئيسي بين دول الخليج يكمن في درجة تنفيذها لخططها التنموية، إذ استطاعت الإمارات وقطر تطبيق الخطط على أرض الواقع بكفاءة وكذلك البحرين إلى حد ضئيل. كما وصلت مستويات جودة البنية التحتية في عمان والسعودية لمستوى مواز لمنطقة اليورو بالرغم من مجيئهم في أسفل القائمة. على الجانب الآخر، يختلف الوضع جذريا في الكويت، حيث لا يتم تطبيق مشاريع التنمية الجديدة، وكذلك نوعية البنية التحتية الحالية متهالكة، ومن المستبعد جدا تحقيق هدف تكوين مركز للتجارة والخدمات اللوجستية دون اتخاذ إجراءات حازمة في السنوات القادمة، بالرغم من أن اتخاذ إجراءات حازمة يعني المخاطرة، لكن ربما كان الخطر الأكبر هو عدم الخوض في أي مخاطرة على الإطلاق.